بنك الكويت الوطني

الربع الثانى من العام 2018

مؤتمر المستثمرين/المحللين

12 يوليو 2018

بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح في الربع الثاني من العام 2018

الأحد الموافق 15 يوليو 2018

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الخميس الموافق 12 يوليو 2018 الساعة الثالثة من بعد الظهر بالتوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركين من البنك:

السيد/ عصام الصقر – الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ جيم ميرفي – رئيس المجموعة المالية

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إيلينا سانشيز

من المجموعة المالية هيرمس EFG Hermes.

عامل البدالة: اهلا ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني حول الربع الثاني من العام 2018. سيتم تسجيل احداث هذا الاجتماع. وأود الآن أن اقدم لكم السيدة/ ايلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرمس EFG Hermes.

إيلينا سانشيز: مساء الخير أو صباح الخير. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن الربع الثاني من العام 2018. ينضم إلينا اليوم الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/عصام الصقر، ومدير عام المجموعة المالية، السيد/ جيم ميرفي، ورئيس إدارة علاقات المستثمرين في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.
شكراً لكم.

أمير حنا: شكرا أيلينا على هذه المقدمة.

مساء الخير. نحن سعداء لانضمامكم الينا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم.

كما حدث في بداية المؤتمر السابق، سأقوم الآن بقراءة نبذة مختصرة من بيان إخلاء المسؤولية بينما البيان الكامل سيظهر أمامكم على الشاشة والذي ينص على الآتي " قد يتضمن هذا العرض بعض البيانات التي تتسم بنظرة تطلعية، فيما يعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا". وبهذا يختم بيان إخلاء المسؤولية لهذا المؤتمر اليوم.

برنامج المؤتمر سيبدأ بتعليقات افتتاحية من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة، السيد/ عصام الصقر ثم يتبعه المدير المالي للمجموعة السيد/ جيم ميرفي بالتطرق إلى النتائج المالية الفصلية والنصف سنوية للمجموعة. كما أود أيضًا أن أضيف أنه بعد الانتهاء من التعليقات الافتتاحية والعرض المقدم من قبل فريق ادارة البنك، سوف نرحب بتلقي جميع أسئلتكم من خلال منصة البث عبر شبكة الإنترنت (webcast platform) والرجاء عدم التردد والتفضل بكتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء المكالمة. وكما جرت العادة، سوف نبذل اقصى جهودنا للإجابة عن اسئلتكم قدر الإمكان، وفي حال تم ترك سؤال بدون تقديم إجابة له نظراً لضيق الوقت، أو في حال كان لدى أي منكم سؤال للمتابعة، برجاء الاتصال بنا عبر عنوان البريد الالكتروني الخاص بقسم علاقات المستثمرين في بنك الكويت الوطني المتوفر على موقعنا الالكتروني في الصفحة الخاصة بعلاقات المستثمرين.

ويمكنكم تحميل هذا العرض أو تحميل البيانات المالية الكاملة للبنك من خلال صفحة علاقات المستثمرين الموجودة في الموقع الالكتروني لبنك الكويت الوطني.
والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، الرئيس التنفيذي للمجموعة ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

عصام الصقر: شكراً لك أمير.

مساء الخير جميعاً.

شكراً لانضمامكم معنا في هذا الاجتماع الهاتفي والبث عبر شبكة الانترنت لاستعراض النتائج الفصلية للبنك عن الربع الثاني من العام 2018.

خلال النصف الأول من العام 2018 شهدنا استمرارية الاتجاهات القوية التي سجلها البنك في العام 2017 من حيث أداء الأعمال وارتفاع مستويات الربحية. وقد بدأنا العام 2018 بأداء قوي خلال الربع الأول واستمر هذا التوجه الإيجابي في الربع الثاني أيضًا. وقد بلغ صافي ربح المجموعة 185.9 مليون دينار خلال النصف الأول من العام 2018 أي ما يعادل 613.8 مليون دولار أمريكي، مرتفعاً بنسبة 12.9 في المائة مقارنة بالنصف الأول من العام 2017. وتشير تلك النتائج إلى إيماننا بأننا بصدد تسجيل عاماً آخر من الأرباح القياسية.

وأود ايضاً أن اشير إلى أن أرباح المجموعة قد بلغت 92.3 مليون دينار في الربع الثاني من العام 2018 بنمو بلغت نسبته 16.3 في المائة على أساس سنوي.

كما أود أن أعبر عن شعورنا بالفخر والاعتزاز بهذه النتائج الممتازة وتقديرنا لكافة الجهود التي بذلت لتحقيقها. والأهم من ذلك، نؤكد رضانا التام عن كيفية تحقيق تلك النتائج. وهنا أرغب في أن أشير على وجه التحديد إلى النمو الذي سجلته أرباحنا يعزى في الاساس إلى الإيرادات المصرفية الأساسية بما أتاح لنا إمكانية الاستمرار في تقديم نتائج قوية. وكما تعلمون جميعاً، يعد بنك الكويت الوطني واحداً من البنوك القلة في المنطقة التي تتمتع باستقرار وعدم تذبذب في صافي أرباحها، حيث نواصل تسجيل معدلات نمو مستقرة للدخل في كل فترة مالية تلو الأخرى وعاماً بعد عام، فيما يعد هذا النمو مصدر قوتنا الرئيسي.

وبالانتقال إلى ميزانيتنا العمومية، أود تسليط الضوء هنا على استمرار الأداء القوي لكافة قطاعات أعمالنا. فعلى صعيد الموجودات، كان أداء جميع أعمالنا جيدًا واستمر في تسجيل أصول جديدة ذات جودة عالية. وتعمل استراتيجية التنويع التي نعتمدها على تمركزنا في الطليعة مقارنة بأقراننا حيث نستفيد من

البيئة التشغيلية القوية السائدة في الكويت وفي بعض أسواقنا الرئيسية الأخرى، لا سيما في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي.

وتخطى البنك معدلات النمو في السوق المحلية على مدى الفترات المالية الأخيرة كما هو واضح من معدلات نمو محفظة القروض لدينا. وبالحديث عن نتائج البنك في 2018، بلغ معدل نمو اجمالي القروض والتسليفات منذ بداية العام حتى تاريخه 5 في المائة، وهذا مؤشر على نمو النشاط التجاري الذي نشهده في مختلف القطاعات وكذلك في مختلف الأسواق التي نعمل بها.

ففي الكويت، واصلت المؤشرات الاقتصادية تسجيل زخماً قوياً، وظلت خطة الإنفاق الرأسمالي هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، في حين استقرت أسعار النفط بعد أن تعافت في وقت سابق وساهمت كل تلك العوامل في دعم الوضع المالي للدولة وتعزيز معنويات القطاع الخاص.

هذا وقد حافظت عملياتنا في الكويت على قوتها ونواصل الاستفادة من الخلفية الاقتصادية القوية السائدة في البلاد، وهذا الأمر يساهم في دعم المعنويات الإيجابية بصفة عامة ويعزز آفاقنا الإيجابية فيما يتعلق بقوة النمو الائتماني مستقبلياً.

كما يساهم بنك بوبيان، المصرف الإسلامي التابع للمجموعة، في تعزيز وضعنا في السوق الكويتي، نظراً لتفردنا كالبنك الكويتي الوحيد الذي يتمتع بنافذة على كل من السوق المصرفية التقليدية والإسلامية على حد سواء. حيث واصل بنك بوبيان تسجيل نمواً قوياً وتظل الآفاق المستقبلية لعمليات البنك إيجابية للغاية، مع تحسن مستوى مساهمته في أرباح المجموعة.

وبالمثل، تتميز عملياتنا الدولية بأدائها القوي بما يدعم أهدافنا الرامية للتنوع، ومن هذا المنطلق، استمرت مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة بتحقيق أرباح قوية من خلال مساهمتها بما يعادل 30 في المائة من إجمالي أرباح المجموعة.

وأكرر ما ذكرته في الربع الأول من العام الحالي فيما يتعلق بتركيزنا على الابتكار والتكنولوجيا كركائز رئيسية نعتمد عليها في تطبيق استراتيجيتنا. ولتزويدكم بأحدث التطورات على تلك الجبهة، خلال الربع الثاني من العام 2018، قام بنك الكويت الوطني بتوفير خدمة SWIFT GPI لينضم بذلك إلى مجموعة البنوك العالمية التي تقدم تلك الخدمة المميزة والتي تضم أكثر من 150 بنكاً. كما قمنا بالتعاقد مع شركة ريبل لابز وبذلك ننفرد كأول بنك على مستوى الكويت في تقديم احدث تقنيات التحويل السريع عبر الحدود. وستساهم هاتان المبادرتان في وضع بنك الكويت الوطني في مكانة رائدة وسباقة في مجال تقنية التحويلات المالية بما يمكّننا من تقديم خدمة أفضل لعملائنا من خلال توفير أفضل الحلول إلى جانب تقديم تجربة مميزة ومتكاملة.

وهنا أود أن أختتم تعليقاتي لننتقل إلى جيم لتغطية نتائجنا المالية الفصلية بمزيد من التفصيل وللإجابة عن أسئلتكم.
تفضل جيم.

جيم ميرفي: اهلا بكم جميعاً. يسعدني أن انتهز هذه الفرصة لاستعرض معكم نتائجنا المالية عن الفترة المالية المنتهية في يونيو 2018.

لقد قمنا بالإعلان مؤخراً عن نتائجنا المالية وتسجيلنا لأرباح بقيمة 185.9 مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2018 بما يمثل نمواً بنسبة 12.9 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2017.

وبلغ صافي الربح 92.3 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام 2018 مقابل 93.6 مليون دينار في الربع الأول من العام الحالي. ويلاحظ هنا تراجع هامشي في الأرباح عن الربع السابق نظراً لارتفاع قيمة المخصصات في الربع الثاني من العام.

ويسعدني أن اشير هنا إلى أن الفائض التشغيلي قد سجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الثاني من العام الحالي بفارق 9.3 مليون دينار كويتي عن الربع السابق.
أما صافي الربح الذي بلغ 92.3 مليون دينار كويتي في الربع الحالي فيقابله تحقيق أرباح صافية بقيمة 79.3 مليون دينار في الربع المماثل من العام السابق، بنمو بلغت نسبته 16.3 في المائة.

وقد سادت خلال تلك الفترة بيئة تشغيلية داعمة على نطاق واسع بما ساهم في تعزيز عمليات المجموعة. حيث اتخذت ظروف الاقتصاد الكلي والثقة في الأعمال التجارية اتجاها تصاعدياً، وكان الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة المحلية والدولية مواتًيا لنمو أرباح المجموعة.

وشهدنا أداءً قوياً على صعيد كافة عمليات المجموعة وقطاعات الاعمال المختلفة داخل الكويت وخارجها في كافة المناطق الجغرافية التي نعمل بها سواء داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أو في المناطق الاخرى التي تمتد لها عملياتنا الدولية.

بالإضافة إلى تنوع قطاعات الأعمال وتواجدنا الجغرافي، ينفرد بنك الكويت الوطني بمكانة مميزة ووضع تنافسي يؤهله لتوفير كافة الخدمات والأنشطة المصرفية التقليدية والإسلامية داخل الكويت على حد سواء من خلال بنك بوبيان التابع للمجموعة.

وسنستعرض لاحقًا مدى وأهمية تنوع محفظة عملياتنا عند التطرق إلى مساهمة مختلف العمليات المتنوعة في أرباح المجموعة ككل.

وبالعودة مرة أخرى إلى نتائجنا، ربح التشغيل قبل مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة وقبل الضرائب لفترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2018 ما قيمته 307.1 مليون دينار كويتي، أي بنمو بلغت نسبته 12.4 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2017. حيث ارتفعت ارقام تلك الفترة على خلفية نمو صافي إيرادات التشغيل بنسبة 10.9 في المائة، في حين تمت السيطرة على نمو مصروفات التشغيل عند مستوى 7.5 في المائة فقط.

وسوف استعرض لاحقاً بمزيد من التفصيل الدوافع الكامنة خلف نمو صافي إيرادات التشغيل ونمو مصروفات التشغيل.

وبالنظر بإيجاز إلى النتائج الفصلية، يمكننا أن نرى أن ربح التشغيل قبل مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة وقبل الضرائب البالغ قيمته 158.2 مليون دينار كويتي خلال الربع الثاني من العام الحالي المنتهي في يونيو 2018 يقابله 148.9 مليون دينار كويتي في الربع الأول من هذا العام، بنمو بلغت نسبته 6.2 في المائة.

في حين بلغ ربح التشغيل قبل مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة وقبل الضرائب 139.3 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام 2017، أي بلغت النمو خلال الربع الثاني من العام 2018 ما نسبته 13.6 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، في إشارة واضحة على مدى النمو والزخم الذي عاصرناه خلال الفترة الأخيرة.
أما بالنسبة للإيرادات التشغيلية فقد شهدت نمواً بنسبة 10.9 في المائة في فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2018 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2017. وبلغ إجمالي الايرادات التشغيلية لهذه الفترة 442.2 مليون دينار كويتي مقابل 398.8 مليون دينار في العام الماضي.

ومن خلال إلقاء نظرة سريعة على النتائج الفصلية، نرى أن إيرادات التشغيل التي تم تحقيقها بنهاية الربع الثاني من العام الحالي قد بلغت 228.7 مليون دينار كويتي مقابل 213.4 مليون دينار كويتي في الربع الأول من نفس العام، في حين بلغت قيمتها 203.4 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام السابق.

وتتمثل العوامل الرئيسية لنمو ايرادات التشغيل فيما يلي: (1) نمو قوي بنسبة 10.4 في المائة بالنسبة لصافي إيرادات الفوائد و (2) أداء قوي بشكل استثنائي في صافي الاتعاب والعمولات، بنمو بلغت نسبته 13.6 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وسوف أوضح هذه النقطة بمزيد من التفصيل بعد قليل.

ويظهر مزيج ايرادات التشغيل في الجانب الأيمن السفلي للرسم البياني رقم (1) أن صافي إيرادات الفوائد قد شكل 76 في المائة من إجمالي إيرادات التشغيل في حين ساهم صافي إيرادات غير الفوائد بنسبة 24 في المائة المتبقية. علماً بأن

مزيج إيرادات التشغيل لم يتغير عن العام الماضي.

سأقوم الآن بالتركيز على أداء إيرادات الفوائد خلال تلك الفترة ودوافع النمو المحركة لهذا الأداء.

حيث بلغ صافي إيرادات الفوائد 336.8 مليون دينار كويتي في فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2018 مقابل 305.2 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام السابق، أي بنمو بلغت نسبته 10.4 في المائة.

وبالنظر بإيجاز إلى النتائج الفصلية، نرى أن صافي إيرادات الفوائد قد بلغ 173.2 مليون دينار كويتي للربع الثاني من العام الحالي كما بنهاية يونيو 2018 مقابل 163.6مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام الحالي، ومقابل 157.7 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام 2017.

وبطبيعة الحال، تدل إيرادات الفوائد على حجم الأعمال والهوامش.

وصل متوسط الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد 25.4 مليار دينار كويتي وقد شهدت الفترة المالية الحالية نمواً ثابتاً في متوسط الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد بزيادة 3.2 في المائة مقارنة بفترة الستة أشهر المنتهية في ديسمبر 2017 وبنمو بلغت نسبته 6.8 في المائة مقارنة بفترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2017. ويعكس هذا النمو في الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد نمواً قوياً في محافظ القروض الاستثمارات.

وسوف أعود مرة أخرى لنمو القروض في شريحة لاحقة.

وإلى جانب النمو القوي من جانب الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد، تتميز المجموعة أيضاً بارتفاع صافي هامش الفائدة.

وبالنظر إلى الجانب الأيسر في أسفل الرسم البياني نلاحظ أن متوسط صافي هامش الفائدة لفترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2018 قد بلغ 2.68 في المائة مقابل 2.59 في المائة في الفترة المماثلة من العام 2017.

ونلاحظ هنا أن متوسط صافي هامش الفائدة للربع الثاني من العام الحالي تخطى متوسط صافي هامش الفائدة منذ بداية العام حتى تاريخه ببلوغه 2.71 في المائة. ويعكس متوسط صافي هامش الفائدة للربع الثاني من العام الحالي التأثير الناتج عن قيام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم ابتداءً من شهر مارس من العام الحالي، حيث تم رفع سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس ليصبح 3 في المائة.

من جانب آخر، يمكن ملاحظة أن تكاليف التمويل قد ارتفعت بالنسبة للمجموعة بواقع 40 نقطة أساس خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنة بالفترة

المماثلة من العام 2017. حيث بلغت تكلفة التمويل في فترة الستة أشهر الحالية 1.57 في المائة مقابل 1.17 في المائة في الفترة المماثلة من العام السابق.

وبلغت نسبة العائد على الفوائد 4.08 في المائة في النصف الأول من العام الحالي مقابل 3.64 في المائة في فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2017، بفارق 44 نقطة أساس. ولتلخيص هذه النقطة، هناك ارتفاعاً بواقع 44 نقطة أساس بالنسبة لعائد الفوائد وارتفاعاً بواقع 40 نقطة أساس في تكلفة التمويل.

واذا وجهنا انظارنا إلى الجانب الأيمن في أسفل الرسم البياني فسنرى المكونات الرئيسية التي ساهمت في حركة صافي هامش الفائدة بمعدل 9 نقاط أساس، أي من 2.59 في المائة في يونيو 2017 إلى 2.68 في المائة في يونيو 2018. وقد تأثر صافي هامش الفائدة بشكل إيجابي بمقدار 33 نقطة أساس بفضل محفظة القروض في حين أثر ارتفاع تكلفة الودائع على صافي هامش الفائدة في حدود 26 نقطة أساس.

وسنستعرض الآن كيف تشكلت إيرادات غير الفوائد والتي بلغت 105.4 مليون دينار كويتي في الفترة المالية للستة أشهر المنتهية في يونيو 2018، بنمو بلغت نسبته 12.6 في المائة بالمقارنة بالفترة المماثلة من العام 2017 بقيمة 93.6 مليون دينار كويتي.

ويتكون إجمالي إيرادات غير الفوائد البالغ قيمته 105.4 مليون دينار كويتي من اتعاب وعمولات بقيمة 76.5 مليون دينار كويتي وصافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية بقيمة 19.0 مليون دينار كويتي بالإضافة إلى 9.9 مليون دينار كويتي من إيرادات التشغيل الأخرى من غير الفوائد، في حين ساهمت صافي إيرادات الاستثمارات بما قيمته 8.1 مليون دينار كويتي من إجمالي إيرادات التشغيل الأخرى من غير الفوائد (البالغة 9.9 مليون دينار كويتي).

وسجلت صافي الاتعاب والعمولات أداءً ممتازاً بنمو بلغت نسبته 13.6 في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وأود هنا ان اعبر عن رضانا التام بهذا الأداء، بما يعكس ارتفاع الأنشطة عبر قطاعات الأعمال المختلفة. وتجدر الإشارة هنا إلى التشعب الكبير لمصادر النمو الذي شهدناه للأتعاب والعمولات وامتدادها عبر عدد كبير من قطاعات الاعمال والمناطق الجغرافية المختلفة.

وكما يتجلى بوضوح، يرتكز الجزء الأكبر من إيرادات غير الفوائد على الأنشطة المصرفية الرئيسية، مع التركيز على عدم اعتماد البنك على إيرادات الاستثمارات التي تتسم عادة بالتذبذب، وعوضاً عن ذلك، ينصب تركيزنا (كما عهدنا) على الأنشطة الرئيسية للمجموعة.

وبالنسبة للربع الثاني من العام 2018، بلغ اجمالي إيرادات غير الفوائد 55.5 مليون دينار كويتي مقابل 49.9 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام

الحالي، بنمو بلغت نسبته 11.4 في المائة. وقد عاصرنا خلال الربع الحالي عدة احداث بارزة ساهمت في تزايد نمو الاتعاب والعمولات.

وعلى سبيل المقارنة بأداء الربع الثاني من العام 2017، سجل إجمالي إيرادات غير الفوائد في الربع الثاني من العام الحالي نمواً بنسبة 21.3 في المائة مقارنة بتلك الفترة.

وبالانتقال إلى كيفية أداء مصروفات التشغيل خلال الفترة المالية الحالية، نجد أن اجمالي مصروفات التشغيل قد بلغ 135.1 مليون دينار كويتي خلال فترة الستة أشهر المالية المنتهية في يونيو 2018، مقابل 125.7 مليون دينار كويتي عن الفترة المماثلة من العام 2017، بنمو بلغت نسبته 7.5 في المائة.

وبالنظر إلى أداء التكاليف، تجدر الإشارة إلى أن تلك الزيادة بنسبة 7.5 في المائة تشمل مجموعة بنك الكويت الوطني بالكامل. فلدينا شركتان تابعتان تتمزيان بأداء قوي وهما بنك بوبيان وبنك الكويت الوطني - مصر. وتستمر هاتان الشركتان الرئيسيتان في تحقيق نمواً هائلاً، وبناءً على ذلك تشهدان ارتفاع معدل التكاليف بمستويات أعلى مقارنة بالمجموعة.

أما على الصعيد المحلي هنا في الكويت، تأثر بند مصروفات الموظفين بالتعديلات التشريعية التي طرأت على قانون العمل الكويتي خلال العام 2017، الأمر الذي رفع من مصروفات الموظفين لدينا مقارنة بالفترة المقابلة.

وبالنظر إلى النتائج الفصلية، نجد أن إجمالي مصروفات التشغيل في الربع الثاني من العام 2018 قد بلغ 70.6 مليون دينار كويتي مقابل 64.5 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام الحالي، إلا انني اود ايضاً ان اشير هنا إلى أننا نشهد عادة درجة من الموسمية في قاعدة التكاليف.

فعلى سبيل المثال، تتأثر مصروفات الموظفين في الربع الثاني من العام بتزامنها مع توقيت الدورة السنوية لمراجعة الرواتب.
وأود أيضا أن أوضح استمرار استثمارات المجموعة بكثافة في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتدابير الأمنية عبر الانترنت والتكنولوجيا التمكينية في مجال الأعمال التجارية. حيث يعتز بنك الكويت الوطني بمكانته المميزة وريادته واستباقه في مجال التقنيات المصرفية، وسوف نواصل مضينا قدماً لتعزيز تلك الخاصية الهامة والأساسية لأعمال المجموعة.

ويسعدنا أن نرى أن نسبة التكاليف إلى الدخل قد انخفضت إلى 30.6 في المائة خلال فترة الستة أشهر من 33 في المائة خلال فترة الستة أشهر التي سبقتها. ومن المنصف أن نقول إنه وفقاً للعديد من المعايير القياسية، تعتبر هذه النسبة مثيرة للإعجاب لأحد اهم المقاييس المستخدمة لقياس كفاءة الأداء التشغيلي.

وأود أن أذكر في معرض ذلك ايضاً أنه حتى مع بلوغنا لمثل هذا المستوى المنخفض فإن نسبة التكلفة الإجمالية إلى الدخل بالنسبة للكويت أكثر كفاءة وما دون 30 في المائة.

وننتقل الآن إلى المخصصات وخسائر انخفاض القيمة. حيث بلغ إجمالي المخصصات وخسار انخفاض القيمة عن فترة الستة اشهر المنتهية في يونيو 2018 ما قيمته 93.9 مليون دينار كويتي من ضمنها 86.5 مليون دينار مخصص خسائر الائتمان و7.4 مليون دينار كويتي مخصص خسائر انخفاض القيمة لشركات زميلة لإحدى الشركات التابعة للمجموعة.

وقد بلغت المخصصات وخسائر انخفاض القيمة 51.6 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام 2018 مقابل 42.3 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2018، و48.1 مليون دينار في الربع الثاني من العام 2017.

وأود أن أغتنم تلك الفرصة سريعاً إذا جاز لي لتذكيركم أن الكويت لم تتبني بشكل كامل تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية IFRS 9 والمرتبط بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة من التسهيلات الائتمانية والتي تم استبدالها بمتطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصصات. ولذلك قمنا باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالموجودات المالية الأخرى فقط.

ونحن بانتظار مزيداً من التطورات خلال الفترة القادمة.

أود الآن العودة مجدداً إلى تنوع الإيرادات، حيث تعد مسألة تنويع عملياتنا ومصادر الايرادات من أحد الأهداف الاستراتيجية الأساسية التي يسعى بنك الكويت الوطني دائماً لتحقيقها، مع تطبيق ذلك قطعاً بأسلوب يتناسب مع تجنب المخاطر وغيرها من المعايير السائدة.

ويوضح الرسم البياني تأثير تنوع ألاعمال على الأداء المالي للمجموعة.

وقد بلغت مساهمة العمليات الخارجية لبنك الكويت الوطني 55.5 مليون دينار كويتي من أرباح المجموعة في فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2018، مقابل 47.8 مليون دينار كويتي في فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2017، بنمو بلغت نسبته 16 في المائة.

وستلاحظون الآن بالنظر إلى الرسم البياني الدائري على الجانب الأيمن أن أرباح العمليات الخارجية ساهمت بنسبة 30 في المائة من إجمالي أرباح المجموعة.

فبالإضافة إلى التنوع الجغرافي كما أسلفنا الذكر، يتميز بنك الكويت الوطني بمكانة فريدة من خلال عمله في المجال المصرفي التقليدي والإسلامي على حد سواء.

حيث واصل بنك بوبيان، الذراع الاسلامي التابع للمجموعة، تحقيق أداءً ممتازاً وتسجيل أرباح بلغت قيمتها 25.8 مليون دينار كويتي في فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2018 مقابل 21.8 مليون دينار كويتي في فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2017 ، بنمو هائل بلغت نسبته 18.6 في المائة لصافي الربح.

وبالنظر إلى مجمل استراتيجية التنويع ونتائجها، نرى اتجاهاً يبعث على الارتياح مع ملاحظة ان حوالي 40 في المائة تقريباً من أرباح المجموعة في فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2018 كان مصدرها العمليات الخارجية والإسلامية مجتمعة.

وينعكس تأثير التنوع على قاعدة الموجودات الخاصة بالمجموعة، حيث أن نسبة 51 في المائة من الموجودات ترتكز في العمليات التقليدية المحلية داخل الكويت، و15 في المائة في بنك بوبيان و 34 في المائة في العمليات الخارجية، بما يتسق مع نسب توزيع موجودات المجموعة في العام الماضي.

من خلال استعراضنا للرسم البياني سنتعرف على مقاييس خاصة بحجم الأعمال خلال هذه الفترة المالية. ونلحظ ارتفاع إجمالي الموجودات إلى 26.9 مليار دينار كويتي بنهاية يونيو 2018. ويمثل هذا زيادة بنسبة 3.5 في المائة مقارنة بمستويات ديسمبر 2017، و5.7 في المائة مقارنة بيونيو 2017، مدفوعة بصفة أساسية بنمو محفظة القروض.

حيث بلغت إجمالي القروض والتسليفات 15.2 مليار دينار كويتي، بنمو 700 مليون دينار كويتي تقريباً خلال فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2018، وبحوالي 900 مليون دينار كويتي خلال فترة 12 شهر المنتهية في يونيو من العام الماضي. وتمثل تلك الأرقام نمواً هائلا في محفظة القروض بنسبة 5 في المائة خلال فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2018.

ومن الملاحظات الايجابية ان هذا النمو القوي قد شمل كافة أسواق الإقراض الرئيسية للمجموعة، أي الأسواق المحلية والدولية والإسلامية.

من جهة أخرى، بلغت ودائع العملاء 14.6 مليار دينار كويتي بنمو بلغت نسبته 6.1 في المائة بالمقارنة بديسمبر 2017، ونمت بنسبة 7.8 في المائة مقارنة بيونيو 2017. بالإضافة إلى هذا النمو القوي في ودائع العملاء، يسعدنا ايضاً ان نرى ان جزءاً كبيراً من هذا النمو يعزى لنمو الودائع الرئيسية وخاصة ودائع عملاء التجزئة.

ويعكس النمو المطرد في ودائع عملاء التجزئة مدى الاهتمام الذي نوليه لهذا الجانب من اعمالنا، خاصة في الآونة الأخيرة، بما في ذلك التركيز على استحداث

وابتكار منتجات جديدة وذات صلة وتقديمها إلى السوق.

وفي اطار تنميتنا لقاعدة تمويل الودائع، تمكننا من الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني والعلاقات الراسخة القائمة منذ سنوات عديدة عبر مختلف قطاعات أعمالنا المصرفية العديدة.

وأود التنويه هنا إلى أن مزيج التمويل قد طرأ عليه تغيراً طفيفاً، وبشكل إيجابي خلال الفترات الأخيرة، حيث بلغت مساهمة ودائع العملاء حالياً 64 في المائة من مزيج مصادر تمويل المجموعة، مرتفعاً من مستويات يونيو 2017 وديسمبر 2017 البالغة 62 في المائة.

قبل أن أختتم كلامي عن هذا الرسم البياني، أود أن أشير إلى أن ودائع بنوك ومؤسسات مالية أخرى لا يتم ادراجه ضمن بند ودائع العملاء. وتبرز أهمية هذا الفصل بين البندين عند محاولة احتساب نسبة القروض إلى الودائع.

وأخيرًا، نصل إلى الرسم البياني الاخير لنلقي نظرة سريعة على تأثير النتائج المالية على بعض المعايير ومقاييس الأداء الرئيسية.

حيث بلغ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية لفترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2018 ما نسبته 12.3 في المائة مقابل 10.8 في المائة للعام 2017 بالكامل و11.3 في المائة في فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2017.

في حين بلغ العائد على متوسط الأصول 1.41 في المائة عن فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2018 مقابل 1.28 في المائة عن العام 2017 بأكمله و1.34 في المائة في فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2017.

وبلغ معدل كفاية رأس المال في يونيو 2018 ما نسبته 17.2 في المائة مقابل 17.8 في المائة بنهاية ديسمبر 2017. ويعزى هذا التراجع بصفة أساسية إلى كيفية احتساب النسبة في فترات التقارير المرحلية، حيث يتم حينها استبعاد الأرباح المرحلية.
بالإضافة إلى مسألة التوقيت التي ذكرتها، هناك أيضًا تأثير سلبي ضئيل على القاعدة الرأسمالية كنتيجة للتحول الجزئي لتطبيق المعيار IFRS9 في وقت سابق من هذا العام.

هذا ولا تزال نسب جودة الأصول تحتفظ بقوتها، حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.4 في المائة في حين بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 254 في المائة. وعلى الرغم من أن النسب الحالية قد تبدو أقل نسبياً بالمقارنة بالنسبة القوية المحتسبة في يونيو 2017، إلا أن النسب الحالية تظل متسقة إلى حد كبير مع نسب ديسمبر 2017، حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.42 في المائة ونسبة تغطية القروض المتعثرة 287 في المائة.

وبهذا اختتم الاستعراض الذي أقدمه لكم.

وقبل ان أترك المجال لأمير مرة أخرى، يسعدني أن اختصر ما اسلفته بقولي أن العام 2018 قد شهد حتى الآن فترة تشغيلية قوية ومرضية للغاية. وتم تحقيق نمواً ممتازاً عبر جميع قطاعات الأعمال المختلفة للمجموعة في ظل سيادة الظروف التشغيلية المواتية على نطاق واسع.

ونتطلع بمزيد من الثقة لما ستسفر عنه الفترة المتبقية من العام 2018، ولدينا آمالا عريضة لاستكمال تحقيق نتائج قوية خلال فترة الستة أشهر المتبقية من العام الحالي والاستفادة من الزخم القوي للأعمال.

شكراً لكم على وقتكم الثمين

أمير حنا: شكراً لكم جميعاً على حسن الاستماع. سنتوقف قليلاً لمدة لا تتعدى دقيقة أو دقيقتين ليتسنى لكم طباعة اسئلتكم. اذا كان لديكم أية أسئلة، برجاء إدخالها الآن، وسوف أترك الخط الآن لعامل البدالة.

عامل البدالة: شكراً لكم. إذا كان لديكم أسئلة، برجاء تقديمها عبر جهاز البث الشبكي (webcast) المخصص لذلك. وسوف نتوقف لبرهة قصيرة للسماح لكم بتقديم اسئلتكم.

أمير حنا: لقد عدنا مرة أخرى للاتصال المباشر، ونحن الآن في انتظار ظهور أول سؤال على الشاشة. لدينا الآن السؤال الأول الذي سنبدأ به.

يدور السؤال الأول حول إمكانية طرح مزيداً من التفاصيل حول أسباب ارتفاع المخصصات في الربع الثاني من العام؟ وخاصة المخصصات المحددة. هل تتوقعون ارتفاع نسبة القروض المتعثرة؟ جيم؟

جيم ميرفي: شكراً لك أمير.

يتمثل الجواب على هذه النقطة في استمرار الوضع الذي عاصرناه خلال الربع الأول من العام الحالي. حيث أننا الآن في مرحلة انتظار أن يتم تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية IFRS 9 بشكل كامل. وقبل تبني هذا المعيار بشكل كامل، كانت قد اتيحت لنا الفرصة لترتيب أوضاع بعض التسهيلات الائتمانية التي سينطبق عليها هذا المعيار. ومن هذا المنطلق، قمنا بترتيب بعض الأوضاع والتعامل مع بعض التسهيلات التي سيتم معالجتها على أي حال في الوقت المناسب، ورأينا أن ذلك هو الوقت المناسب للاستمرار في تلك المراجعات الخاصة بمحفظة القروض استكمالا لما قمنا به في الربع الأول من العام الحالى.

علماً بأننا لا نتوقع أي تغيرات كبرى على هذا الصعيد حتى يتضح الأمر أكثر من قبل الجهات التنظيمية.

أمير حنا: يقول السؤال الثاني ان اجمالي موجودات الخدمات المصرفية للشركات قد سجل نمواً بنسبة 0.6 في المائة على أساس سنوي منذ بداية العام حتى تاريخه. ؟ هل مصدر النمو الاساسى الخدمات المصرفية الشخصية والمعاملات المصرفية الإسلامية؟ نرجو التعليق على هذا وهل تسير أنشطة اسناد المشاريع بوتيرة جيدة في الوقت الحاضر؟

جيم ميرفي: نعم. يجب ان نأخذ في الاعتبار أن الخدمات المصرفية للشركات تتأثر بعامل التوقيت. فقد يصعب تحديد الاتجاه من خلال مقارنة الأداء الفصلي بالربع السابق، إلا اننا لا يسعنا سوى قول ان أداء الخدمات المصرفية للشركات ما زال قوياً جداً. وكما تعلمون كان لدينا تسويات كبيرة فى السابق، إلا انه يجب إلقاء نظرة شاملة لمحفظة الشركات ككل والسوق المحلي والشركات الأجنبية التي تمثل قطاع عملائنا الرئيسيين. وأعتقد أن ما سنشهده سيكون تعبيراً تطورياً وصحيحاً وعادلاً لأداء الخدمات المصرفية للشركات.

أمير حنا: يقول السؤال الثالث: ما هو نوع النمو الذي تتوقع تسجيله في السوق السعودي؟ وماذا ستكون نسبة مساهمته تجاه نمو الائتمان والربحية للسنوات المالية 2018 و2019؟

عصام الصقر: نحن الآن بصدد التوسع في السوق السعودي، حيث حصلنا على رخصة لافتتاح فرعين اضافيين، أحدهما في الرياض والآخر في المنطقة الشرقية. كما نتجه ايضاً لتوسيع أنشطتنا من خلال تقديم خدمات إدارة الثروات. وأعتقد أن هذا سيوفر لنا نمواً جيداً في السوق السعودي بشكل عام.

أمير حنا: السؤال التالي، هل قام بنك الكويت المركزي بتزويدكم بمعلومات جديدة فيما يتعلق بالمخصصات في ضوء تطبيق المعيار IFRS9 ؟

جيم ميرفي: ليس لدينا معلومات مؤكدة حتى الآن، فنحن بطبيعة الحالي على اتصال وثيق للغاية مع بنك الكويت المركزي، ونعمل على تطبيق المعيار بالتوازي مع النظام القائم حالياً. وبالتالي، سوف نواصل متابعة التطورات المستجدة في الفترات المالية القادمة.

أمير حنا: ما هي نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير من اجمالي الودائع CASA؟ وما السبب وراء ارتفاع الودائع في النصف الأول من العام؟

جيم ميرفي: تمثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير ما يزيد عن 30 في المائة من اجمالي محفظة الودائع. وكما ذكرت خلال الاستعراض، ينصب تركيزنا على ودائع عملاء التجزئة، والتي تعد بالنسبة للبنك من أفضل أنواع الودائع. فهي ودائع خاصة بالاسم التجاري للمجموعة. من خلال شبكة أعمالنا والسياق الذي نعمل من خلاله، وقد تطرقنا من قبل لسياق علاقتنا، فقد قمنا بجمع الودائع بشكل فعال لمختلف فترات الاستحقاق، بما في ذلك ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير CASA. وخلال الربعين الماضيين وبالتأكيد في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، حققنا نتائج جيدة للغاية من حيث الجهود التي بذلناها في جمع الودائع.

أمير حنا: السؤال التالي يعتبر إعادة لسؤال ورد سابقاً عن المخصصات والقروض

المتعثرة. هل يمكن القاء مزيداً من الضوء على تكلفة المخاطر في النصف الأول من العام؟ وما هي أسباب ارتفاعها؟ هل ترون تزايد في حجم القروض المتعثرة؟ هل تقومون بشطب الديون؟ وفي حال كانت الاجابة بنعم للجزئية الأخيرة من السؤال، فلماذا؟

هلا تفضلت جيم بتقديم ردأ مختصراً لمن فاتته الإجابة عن السؤال الأول بهذا الشأن.

جيم ميرفي: في واقع الأمر، يتمثل ما نقوم به قبيل تبنى معيار IFRS9 بشكل كامل في مراجعة محفظتنا الائتمانية واستغلال تلك الفرصة لاتخاذ التدابير المناسبة لتلك التسهيلات الائتمانية التي سوف تخضع على أي حال لتطبيق المعيار IFRS9.

أمير حنا: هل يمكن أن تبين لنا توزيع صافي الاتعاب والعمولات؟ وما هي دوافع نمو الربع الثاني من العام الحالي؟ وما هي الاتجاهات التي يمكن توقعها للنصف الثاني من العام وفي العام 2019؟

جيم ميرفي: نعم. لقد سجل صافي الاتعاب والعمولات ارتفاعاً هائلاً وخاصة في الربع الحالي، حيث ظهرت دلالات النمو القوية على كافة قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية المختلفة. حيث شهدنا نمواً قوياً جداً في الكويت، كما شهدنا نمواً قوياً في الخارج، وشهدنا نمواً قوياً كذلك في عملياتنا الإسلامية.

فبالنسبة للكويت، شاهدنا أداءً جيدًا للغاية في قطاعات الأعمال الرئيسية. حيث سجلت قطاعات عديدة اداءً جيداً مثل البطاقات الائتمانية، والتمويل التجاري، وإدارة الأصول، والوطني للاستثمار، والذي كان بالطبع جزءً هاماً من الأداء القوي لبنك الكويت الوطني.

وسوف يستمر هذا الزخم في قطاعات الاعمال المختلفة مستقبلياً. ولكن هل سيتكرر الأداء القوي المسجل في الربع في الثانى؟ فى الأغلب لن يتكرر حيث عزز النمو فى الربع الثاني تنفيذ بعض المعاملات الضخمة والتي وقع معظمها خلال الربع ولكن عامة وبنظرة شمولية على أداء صافي الاتعاب والعمولات فنوقع استمرار النمو ولكن ربما ليس بنفس معدلات الربع الثانيز

أمير حنا: السؤال التالي كيف ترون وتيرة اسناد وتنفيذ المشاريع في الربع الثانى وماذا تتوقعون لبقية العام؟

عصام الصقر: في الحقيقة يعتمد هذا بشكل أساسي على الأداء الحكومي وهل سيتم ترسية أي من المشاريع الكبيرة. أتمنى استمرارهذا التوجه وهناك شبه إجماع على زيادة عدد المشاريع التي سيتم ترسيتها في النصف الثاني من العام وبالطبع وكما تعلمون فللبنك الوطني دورا كبير في المشاريع العملاقة وهو المحرك الاساسي لها وبالتالي سنكون من أوائل المستفيدين في حالة زيادة ترسية المشاريع

أمير حنا: في انتظار المزيد من الأسئلة
ليس لدينا أسئلة أخرى في الوقت الحالي
سننتظر دقيقتين قبل أنهاء المكالمة في حال عدم وجود أسئلة اخرى

جيم ميرفي: لدينا أسئلة أخرى تتطرق الى معيار IFRS9 – أعنقد هذه الأسئلة جاءت فى وقت لاحق. سوف أكرر أننا الآن في مرحلة انتظارأن يتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 بشكل كامل. ننتظر توجيهات بنك الكويت المركزى بهذا الخصوص وكيفية تطبيق المعيار وتنفيذ متطلباته. بخصوص سؤال أو اثنين من الاسئلة الواردة الينا فللأسف لا يمكننى توقع متطلبات بنك الكويت المركزى فى هذا الشأن

أمير حنا: لدينا سؤال عن حركة صافى هامش الفوائد. ما حساسية الميزانية لإرتفاع مستوى الفائدة. وما تأثير زيادة الفائدة ب25 نقطة أساس على تحسن صافى هامش الفائدة؟

جيم ميرفي: يمكنك النظر الى الموضوع من منطلق أن كل زيادة فى معدل الخصم بمقدار 25 نقطة أساس تنعكس إيجاباً بحوالى من 10 الى 13 مليون دينار كويتى زيادة على صافى ايرادات الفوائد لدينا وبالتالى يمكنك إحتساب حركة صافى هامش الفوائد

عامل البدالة: نعم خط الاتصال مفتوح

أمير حنا: نعم أعتقد بهذا يمكننا إنهاء المكالمة. نأسف إن وجد أى عائق فى الاتصال. لا يوجد أى أسئلة أخرى وبالتالى ننهى المكالمة. نشكر وجودكم معنا وأعيد المكالمة لعامل البدالة.

عامل البدالة: وصلنا لنهاية الاجتماع الهاتفي المنعقد اليوم شكرا لمشاركتكم ويمكنكم إنهاء الاتصال الان.